

التقرير الاقتصادي الشهري

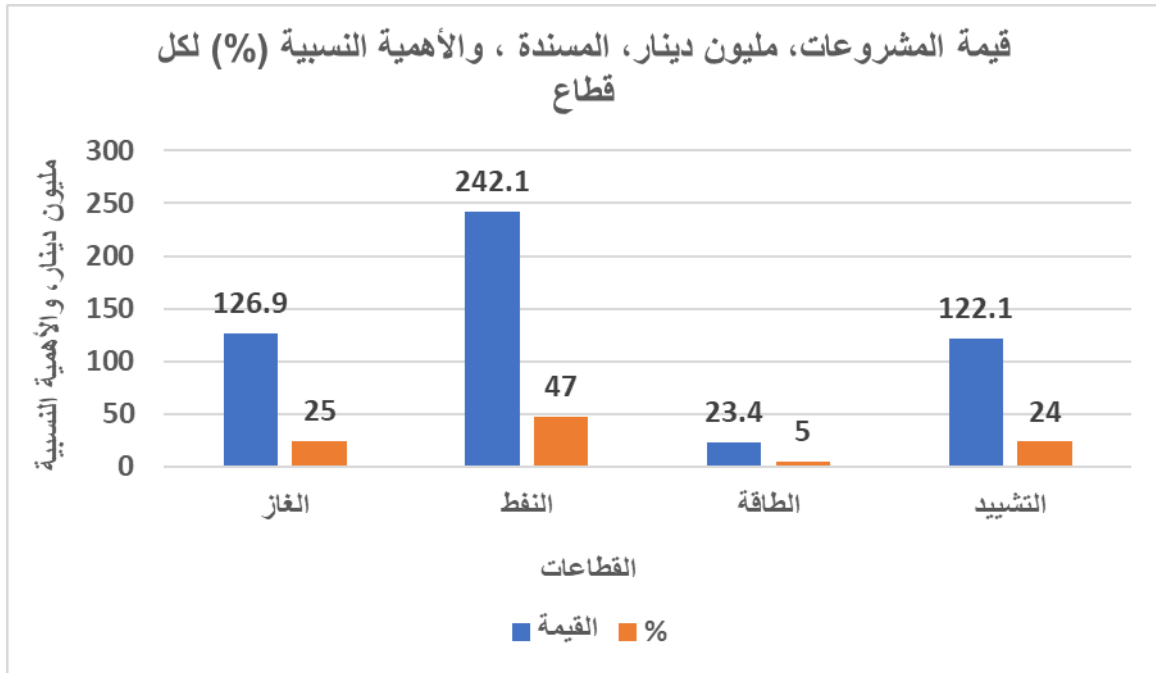
يناير 2022

أولاً: التطورات الاقتصادية المحلية:

1.1 تسارع إسناد المشروعات:

وفقاً لمجلة "ميد MEED" المتخصصة، في عددها المؤرخ في 9 يناير 2022، تسارع إسناد المشروعات Awarded Projects بدولة الكويت، خلال الربع الرابع من عام 2021. حيث بلغت قيمة هذه المشروعات حوالي (527.8) مليون دينار، وبنمو، على أساس ربع سنوي، بلغ نحو (264%)، وسنوي بنحو (280%). الأمر الذي دفع بقيمة المشروعات المسندة لعام 2021 لتصل إلى حوالي (1.5) مليار دينار وبمعدل نمو وصل إلى (حوالي 13%)، مقارنة مع عام 2020. وقد يعزى انخفاض قيمة المشروعات المسندة عام 2021 عن تلك المتوقعة (حوالي 2.5 مليار دينار) إلى تأخر العطاءات الحكومية. ويوضح الشكل (1) قيمة المشروعات المسندة حسب القطاع، خلال الربع الرابع 2021، والأهمية النسبية لكل قطاع.

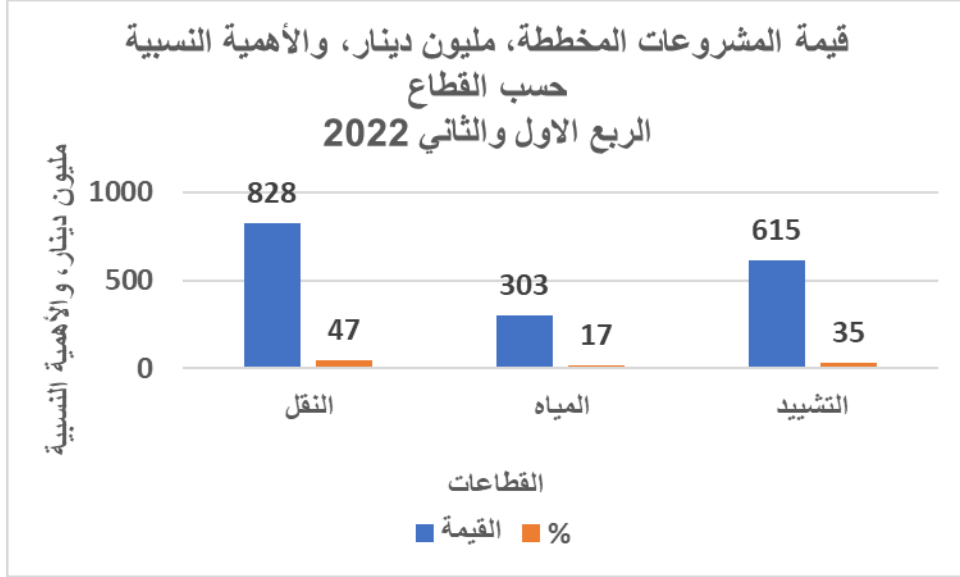
الشكل (1)



المصدر: MEED, Jan., 9, 2022

أما فيما يتعلق بالمشروعات المخططة للربعين الأول والثاني لعام 2022، فتبلغ قيمتها حوالي (1447) دينار، ويوضح الشكل (2) قيمة هذه المشروعات، حسب القطاعات، والأهمية النسبية لكل قطاع.

الشكل (2)



المصدر: MEED, Jan., 9, 2022

2.1 الموازنة العام التقديرية 2022 / 2023:

أعلنت وزارة المالية، على موقعها الرسمي، موازنة عام 2023 / 2022 التقديرية على أساس سعر برميل نפט، تقديري، يبلغ (65) دولار / برميل، وبسعر تعادل (75) دولار / برميل، وبعجز متوقع (3.1) مليار دينار. وتأتي هذه الموازنة في فترة من التفاؤل بالسوق النفطي، حيث تجاوز سعر برميل برنت حاجز التسعين دولار / برميل، ساعة اعداد هذا التقرير. الأمر الذي يعكس حقيقة أن افتراض سعر برميل النفط، لموازنة 2021 / 2022، كان مبلغا في التشاؤم، رغم أهمية العمل

في ظل سعر متحفظ. ويوضح الجدول (1) بنود الإيرادات والنفقات الاجمالية، للموازنة المذكورة، بالمقارنة مع موازنة السنة المالية السابقة 2022 / 2021.

الجدول (1)

موازنة 2023/2022 التقديرية، بالمقارنة مع موازنة 2022/2021

مليون دينار

الفارق	موازنة 2022/2021	موازنة 2023/2022	
+7889	10929	18818	اجمالي الإيرادات:
+7614	9127	16741	النفطية
+276	1802	2078	غير النفطية
-1109	23058	21949	اجمالي الانفاق والإلتزام:
+217	12599	12816	تعويضات العاملين
-498	4026	3528	الدعم
-569	3466	2897	انفاق رأسمالي
-260	2967	2707	انفاقات اخرى
-8999	-12129	-3130	الفائض / العجز
+20	45	65	سعر الموازنة لبرميل النفط (دولار/برميل)

+0.3	2.4	2.7	الإنتاج النفطي (مليون برميل/يوم)
+98	185.4	283.4	إيرادات الغاز الطبيعي
+65.7	3166.7	3232.4	ناقصا تكاليف الإنتاج النفطي

المصدر: موقع وزارة المالية

أخيراً، يمكن الإشارة إلى عدد من الملاحظات على الموازنة، منها:

(أ) تشير أحدث إحصاءات الإيرادات النفطية الحكومية أنها وصلت إلى حوالي (11.5) مليار دينار خلال فترة التسعة أشهر للسنة المالية الحالية. وعلى أساس تناسبي *pro rata* فإن ذلك سيولد إيرادات نفطية تقدر بحوالي (15.3) مليار دولار للسنة المالية 2022/2021. إلا أنه اعتماداً على تطورات سعر برميل النفط فإن هذه الإيرادات للسنة المالية الحالية يمكن أن تصل إلى حوالي (16.6) مليار دينار.

(ب) يعتبر افتراض الإنتاج النفطي اليومي، المفترض لموازنة 2023/2022، أي (2.7) مليون برميل / يوم، افتراضاً منطقياً ومقبولاً. ويبرر ذلك بأنه في حالة استمرار أوبك في خفض الإنتاج كل شهر، فإن مستوى الإنتاج الكويتي سيصل إلى حوالي (2.67) مليون برميل / يوم في بداية السنة المالية 2022 / 2023 (أبريل 2022). ثم يبدأ الإنتاج النفطي الكويتي في الارتفاع بنحو (27) ألف كل شهر (حسب اتفاق أوبك، المشار له في تقريرنا الشهري، ديسمبر 2021) لغاية توقف الخفض في سبتمبر 2022. وليصل إلى المستوى المفترض بالموازنة 2022 / 20123، أي حوالي (2.7) مليون برميل / يوم.

(ج) بعد مضي تسعة أشهر من الموازنة الحالية، 2021 / 2022، أعلنت وزارة المالية (من خلال تقاريرها الختامية الشهرية) ان عجز الموازنة وصل الى حوالي (682) مليون دينار، وباستمرار هذا الإتجاه لنهاية السنة المالية الجارية، فأن العجز المرتبط بهذه السنة سيكون أقل من عجز السنة المالية 2018 / 2019 (بعد أن حققت الدولة آخر فائض في موازنة 2013 / 2014).

(د) تستهدف الدولة اجمالي انفاق عام، للسنة المالية القادمة 2022 / 2023، بحوالي (21949) مليون دينار، أي بخفض عن السنة المالية الجارية، 2021 / 2022، يقدر بحوالي (1109) مليون دينار. ويتركز هذا الخفض في الانفاق الجاري بحوالي (540) مليون دينار. إلا أن تعويضات العاملين سترتفع بحوالي (217) مليون دينار. وتمثل هذه التعويضات حوالي (58.5%) من اجمالي الانفاق العام للسنة المالية القادمة. وتعكس هذه السياسة الخاصة بتعويضات العاملين الإلتزام الدستوري المرتبط بتوفير الوظائف للمواطنين. وهو أمر مقبول اجتماعيا. إلا أنه من المهم ان يتم ترشيد مخصصات دعم تشغيل الكويتيين في القطاع الخاص (والبالغة حوالي 500 مليون دينار سنويا)، خاصة وأن القطاع الخاص المحلي لا يساهم في تمويل الموازنة العامة من خلال الضرائب على أرباح الشركات. ومن المهم الإشارة، أيضا، الى أن هذا الدعم يصرف لا يساهم في دعم تشغيل الكويتيين في (القطاع الخاص) فقط، بل في العاملين الكويتيين في الجهات (غير الحكومية)، وهو أمر يحتاج الى معالجة تشريعية لقصر الدعم (في وجود ما يبرره) على العاملين في القطاع الخاص فقط.

(ه) تقدر موازنة 2022 / 2023 تخفيض الانفاق الرأسمالي، مقارنة مع الموازنة الحالية 2021 / 2022، بحوالي (569) مليون دينار. وفي ظل عدم تنفيذ العديد من المشروعات، كما توحى نتائج تقارير متابعة تنفيذ مشروعات خطة التنمية، فإن الانفاق الرأسمالي ستكون أقل فعليا.

(و) وعليه، فإنه في حالة انخفاض الانفاق عن المقدّر، فإن سعرتعادل برميل النفط لأغراض الموازنة (65 دولار / برميل) سيكون أقل، بافتراض أن توقعات الإيرادات غير النفطية ستكون أقرب للواقع.

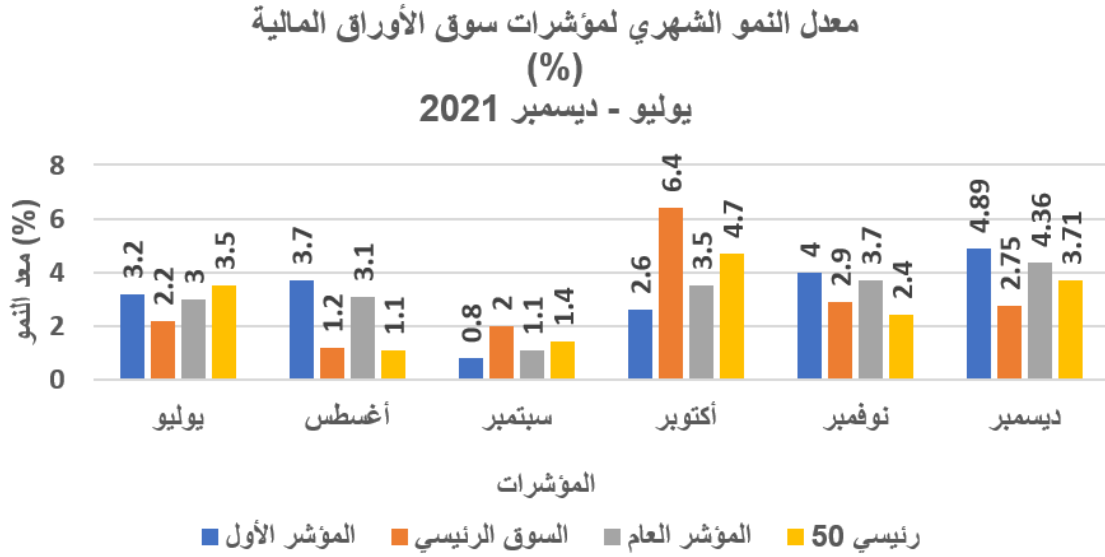
(ز) انخفاض عجز الموازنة التقديرية 2002 / 2023 يعزى، أساسا، الى الصدمات الخارجية الإيجابية (أسعار النفط).

3.1 سوق الأوراق المالية:

حقق اداء السوق، في يناير 2021، ولثاني شهر، تطورا ملموسا، ومن خلال الوصول الى مستوى سعري لم يصل اليه السوق (أكثر من ثمانية آلاف نقطة)، على مستوى المؤشر الأول، منذ العمل بتقسيم السوق. كما تجسد التطور، خلا الشهر المذكور، بارتفاع متوسط قيمة التداول لتصل الى حوالي (61) مليون دينار، وبنمو عن شهر ديسمبر السابق بحوالي (15%). بالإضافة الى نمو متوسط تداول عدد الأسهم بنحو (8%). كما حقق السوق، خلال يناير، مكاسب رأسمالية وصلت الى حوالي (1.7) مليار دينار.

أما على مستوى مؤشرات السوق فقد نمت المؤشر الأول، في يناير 2021، بحوالي (4.8%)، مقارنة مع شهر ديسمبر السابق، وبنمو يقدر بنحو (2.7%) في حالة المؤشر الرئيسي، وحوالي (4.3%) بالنسبة للمشر العام، وأخيرا (3.7%)، تقريبا، في حالة مؤشر رئيسي 50. ويوضح الشكل (3) تطور معدلات نمو هذه المؤشرات خلال الأشهر الست السابقة.

الشكل (3)



المصدر: موقع البورصة

وفي مجال الأداء القطاعي، شهدت (10) قطاعات، من مجموع (13) قطاع، ارتفاعا في نمو المؤشرات، وفي مقدمتها قطاع "التكنولوجيا"، ثم قطاع "المواد الأساسية"، وقطاع "الخدمات الاستهلاكية" في المقام الثالث. في حين انخفضت مؤشرات الثلاث قطاعات الأخرى: أولا، قطاع "المنافع"، وثانيا قطاع "السلع الاستهلاكية"، وثالثا قطاع "التأمين".

وقد جاء قطاع "الخدمات المالية"، على أساس "كمية" الأسهم المتداولة، في المقام الأول، خلال يناير 2021 (حوالي 3.36) سهم من مجموع حوالي (6.12) مليار سهم (54.87%). ثم قطاع "البنوك" (حوالي 1.04 سهم، 17.05%) وفي المقام الثالث قطاع "العقار" (حوالي مليار سهم، 16.76%).

أما على مستوى "قيمة" الأسهم، فقد تصدر قطاع "الخدمات المالية" المقام الأول، أيضا (حوالي 470) مليون دينار من مجموع حوالي (1.289) مليار دينار، 36.44%). ثم قطاع "البنوك"

(حوالي 457) مليون دينار (35.42%)، وأخيراً، بالمقام الثالث، قطاع "العقار" (134.4 مليون دينار، 37.94%).

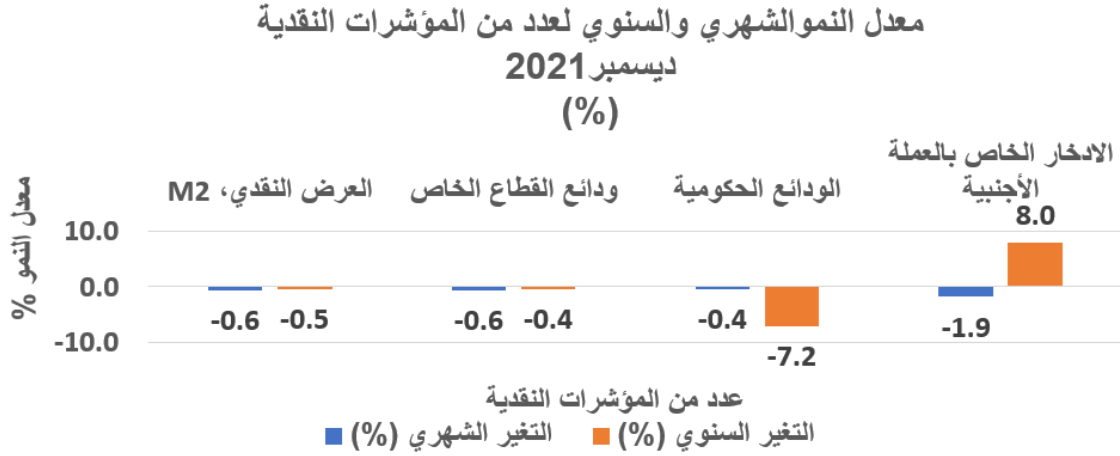
4.1: التطورات النقدية:

إنخفض معدل نمو العرض النقدي (M2)، بنحو (-0.6%) شهرياً (نوفمبر / ديسمبر 2021)، وبنحو (-0.5%) سنوياً (ديسمبر 2020 / 2021). ويعود ذلك، ضمن العوامل المؤثرة على العرض النقدي المنشورة من قبل بنك الكويت المركزي، الى انخفاض "صافي التغير في الأصول المحلية" من (101.8) مليون دينار في نوفمبر 2021، الى (74.3) مليون دينار في ديسمبر من نفس العام. وكذلك الى انخفاض "صافي التغير في الأصول الأجنبية" من (195.9) مليون دينار الى (-297.3) مليون دينار، خلال نفس الفترة. أما على المستوى السنوي، فرغم تغير "صافي التغير في الأصول الأجنبية" من (-399.4) مليون دينار في ديسمبر 2020، الى (-297.3) مليون دينار، إلا ان هناك تحسن ملموس في " صافي تغير الأصول المحلية" من (-114.4) مليون دينار الى (74.3) مليون دينار.

وشهدت أرصدة ودائع القطاع الخاص نمواً سالباً شهرياً (-0.6%)، وسنوياً (-0.4%). ويعزى ذلك، أساسياً، الى انخفاض معدل نمو " الودائع تحت الطلب Sight Deposits" بحوالي (-2.8%) شهرياً، وتتصف هذه الودائع بسرعة التسييل. وارتفاع معدل نموها سنوياً بحوالي (+2%). في حين شهد المكون الثاني من المدخرات الخاصة، أي "شبه النقود - Quasi Money"، التي تتصف بصعوبة التسييل، بالأجل القصير، لكونها أصول غير نقدية، نمواً طفيفاً بحوالي (0.3%) شهرياً، ونمواً سالباً (-1.3%)، سنوياً. ورغم التوقع بأن الحاجة للسحب من الودائع الحكومية قد انخفضت، بسبب تحسن أسعار النفط، إلا ان معدل نمو أرصدة هذه الودائع قد

شهد انخفاضا شهريا (-0.4%)، وسنوياً (-7.2%). مع تنامي المدخرات بالعملة الأجنبية، محلياً، سنويان بمعدل (8%)، وانخفاض شهري بمعدل (-1.9%). ويوضح الشكل (4) تطور معدل عدد من المؤشرات النقدية شهرياً وسنوياً، حسب إحصاءات شهر ديسمبر 2021.

الشكل (4)

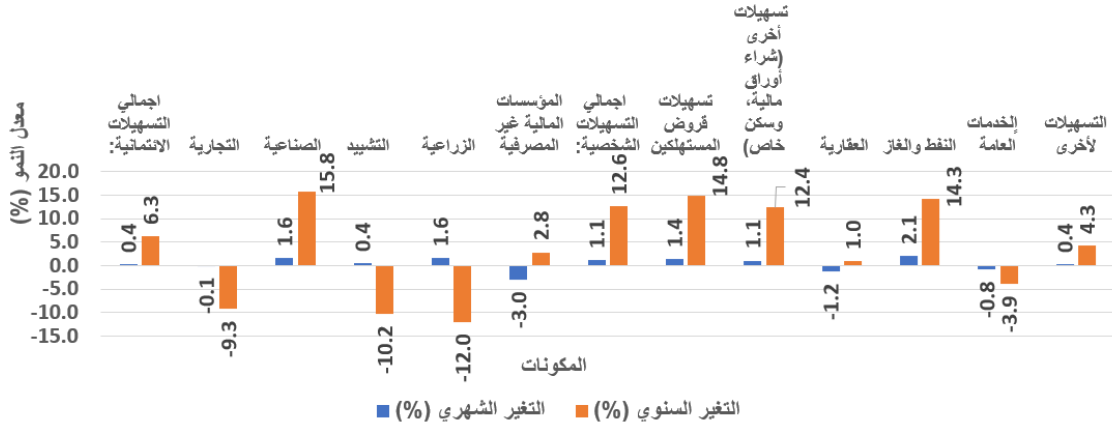


المصدر: موقع بنك الكويت المركزي

ومن ضمن المؤشرات النقدية، الأخرى، تلك المرتبطة بالتسهيلات الائتمانية ومكوناتها القطاعية. حيث حقق إجمالي التسهيلات نمواً شهرياً (0.4%)، وسنوياً (6.3%)، في ديسمبر 2021. وقد حقق رصيد هذه التسهيلات نمواً سنوياً بكافة القطاعات، خاصة "المؤسسات المالية غير المصرفية" (2.8%). مع هبوط شهري في حالي هذه المؤسسات (-3%)، والعقار (-1.2%)، والخدمات العامة (-0.8%) فقط. وشهد إجمالي التسهيلات الشخصية نمواً شهرياً (1.1%)، وسنوياً (12.6%). مع نمو في قروض المستهلكين شهرياً (1.4%)، وسنوياً (14.8%)، الأمر الذي يدعم الاستهلاك الخاص. ويوضح الشكل (5) تطورات معدل النمو لمكونات التسهيلات الائتمانية، حسب إحصاءات شهر ديسمبر 2021.

الشكل (5)

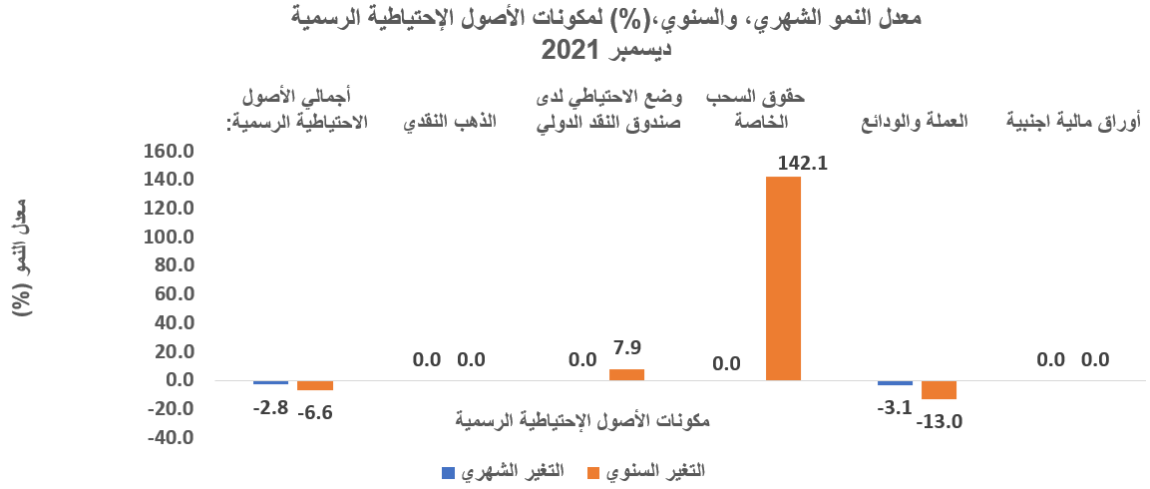
معدل النمو الشهري والسنوي (%) لمكونات التسهيلات الإئتمانية
ديسمبر 2021



المصدر: موقع بنك الكويت المركزي

ورغم اتجاه معدل نمو "الأصول الاحتياطية الرسمية" شهريا، و سنويا، الى الانخفاض (-2.8 و -6.6%)، تباعا)، إلا أن مكون حقوق السحب الخاصة قد سجل نموا ملحوظا، على أساس سنوي بلغ حوالي (142.1%)، والاستقرار شهريا. ونفس الاتجاه، سنويا، مع مكون "وضع الاحتياطي لدى صندوق النقد" (7.9%) ، والاستقرار شهريا. ويوضح الشكل (6) هذه التطورات بمعدلات النمو.

الشكل (6)



المصدر: موقع بنك الكويت المركزي

كما نشر بنك الكويت المركزي آخر قيم المعاملات الألكترونية (نقاط البيع، والبنوك الآلية، ومعاملات المواقع الألكترونية)، والتي شهدت نموا بين (يوليو / سبتمبر) و (أكتوبر / ديسمبر) 2021. وذلك لكافة المكونات الثلاث، ومجموعها بطبيعة الحال. وهو الأمر الذي يدعم أيضا نمو الاستهلاك الخاص (المكون الثاني، بعد الصادرات النفطية، لمصادر الناتج المحلي الإجمالي، حسب نمط الانفاق). ويوضح الشكل (7) معدل نمو هذه القيم بين الفترتين المشار لهما.

الشكل (7)

معدل نمو قيم معاملات المستخدمة للكروت الإلكترونية (%):
يوليو/ سبتمبر - أكتوبر/ ديسمبر 2021

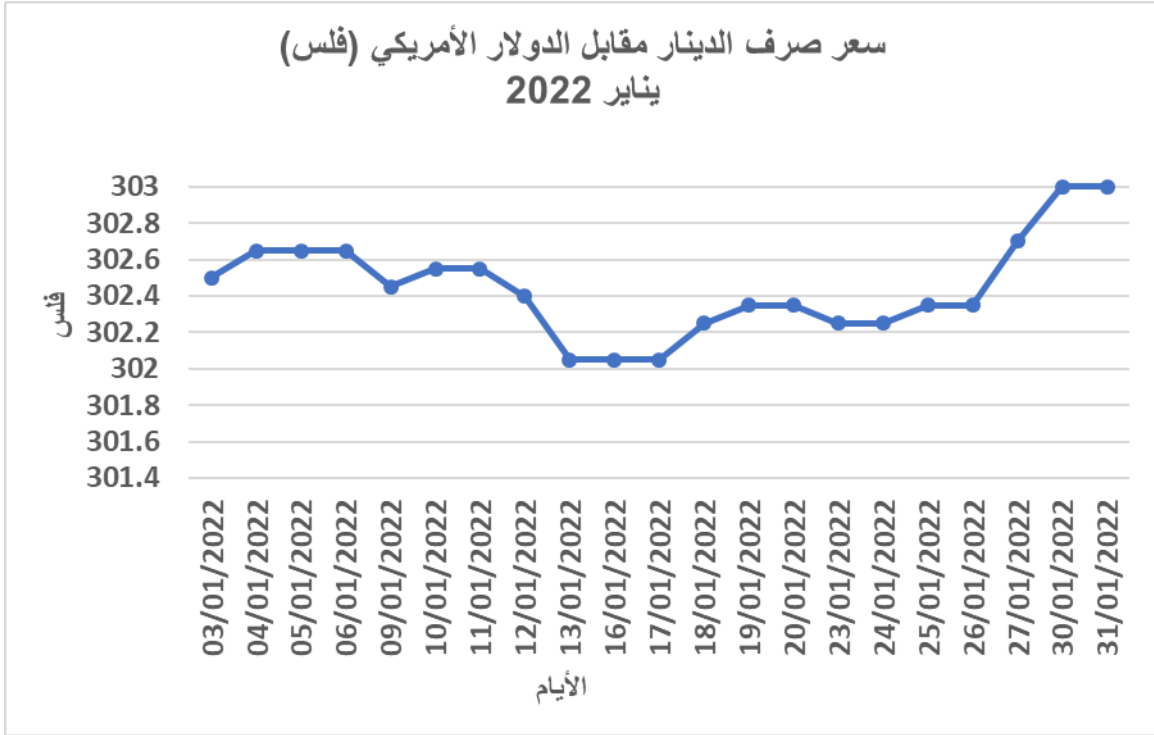


المصدر: موقع بنك الكويت المركزي

5.1 أسعار الصرف:

اعتمادا على احصاءات أسعار الصرف لبنك الكويت المركزي، شهر يناير 2022، حقق سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي، خلال يناير 2022، أعلى سعر عند (303) فلس. ووصل السعر بداية الشهر الى (302.5) فلس، وآخر الشهر (303) فلس، وبمعدل نمو (0.16%). ويوضح الشكل (8) اتجاه السعر خلال الشهر المذكور.

الشكل (8)



أما سعر صرف الدينار مقابل اليورو، فقد وصل إلى أعلى سعر عند (344.82) فلس. مع وصوله أول الشهر إلى (343.292) فلس، وآخر الشهر (338.209) فلس، وبعد نمو سالب (-1.48%). ويوضح الشكل (9) تقلبات السعر خلال أشهر المذكور.

الشكل (9)



في حين ارتفع سعر صرف الدينار مقابل الأسترليني، خلال يناير، الى أعلى مستوى وهو (414.231) فلس. مع وصول السعر الى (408.541) فلس، وآخر الشهر (406.368) فلس، وبمعدل نمو سالب (-0.53%). ويوضح الشكل (10) تقلبات السعر خلال الشهر المذكور.

الشكل (10)



2.1 تقرير البنك الدولي والاقتصاد الكويتي:

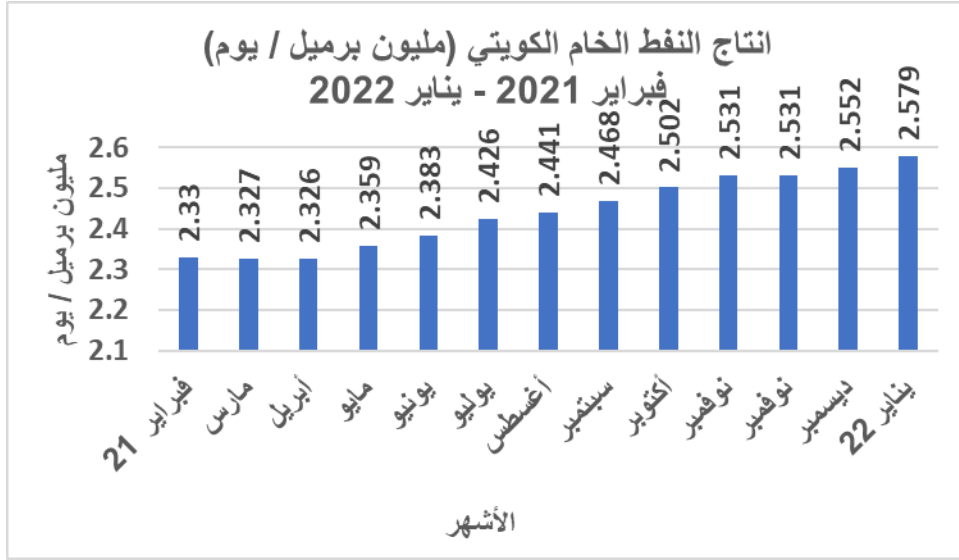
صدر عن البنك الدولي تقرير " آفاق الاقتصاد العالمي 2022"، في شهر يناير من العام الجاري. وبقدر تعلق الأمر بالاقتصاد الكويتي، فقد توقع التقرير نموا حقيقيا يبلغ (5.3%) لعام 2022، و(3.0%) لعام 2023، بالمقارنة مع نمو مقدّر لعام 2021 بلغ (2.0%). وقد برر التقرير هذه المعدلات المشجعة لمعدل النمو بتحسّن أسعار النفط، التي يتوقع التقرير أن تعود عام 2022 لمستوياتها السابقة للجائحة، وارتفاع عدد المطعمين ضد فايروس كوفيد – 19، والعودة التدريجية للحياة الطبيعية.

ثانيا: التطورات النفطية:

1.2 الإنتاج والأسعار:

وصل إنتاج أوبك، خلال يناير 2022، الى (27.981) مليون برميل / يوم، وبارتفاع قدرة (64) ألف برميل / يوم، وبمعدل نمو بلغ (0.22%) عن شهر ديسمبر 2021. وتركز أكبر ارتفاع بالإنتاج النفطي في حالة نيجيريا (81 ألف برميل / يوم)، ثم المملكة العربية السعودية (54 ألف برميل / يوم)، ودولة الامارات العربية المتحدة (44 ألف برميل / يوم). مع انخفاض إنتاج فنزويلا(-51 ألف برميل / يوم)، ليبيا (45 ألف برميل / يوم)، والعراق (27 ألف برميل / يوم). أما في حالة دولة الكويت، فقد وصل إنتاجها النفطي الى (2.579) مليون برميل / يوم، وبارتفاع قدره حوالي (27) ألف برميل / يوم عن شهر ديسمبر 2021. ويوضح الشكل (11) تطور إنتاج دولة الكويت خلال العام الماضي المنتهي في يناير العام الجاري.

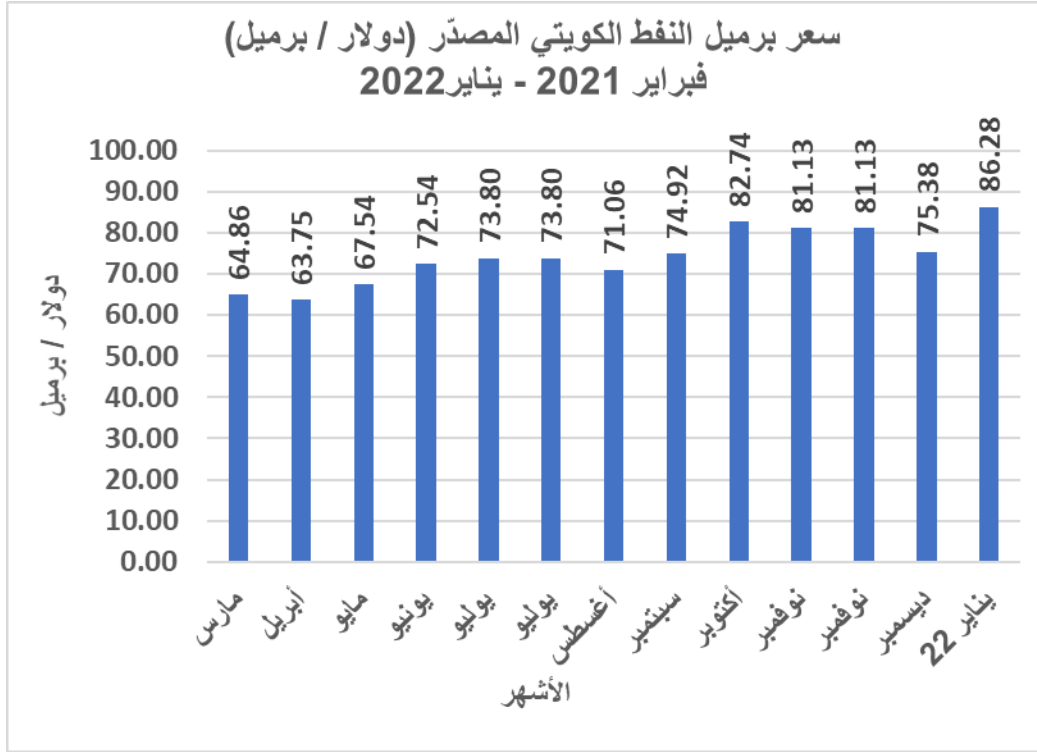
الشكل (11)



المصدر: OPEC, Monthly Oil Market Reports

وفي حالة تطورات أسعار النفط، خلال يناير 2022، فقد وصل سعر برميل سلّة أوبك المرجعية الى حوالي (58.41) دولار / برميل. ويعود تحسن هذا السعر (الذي ارتفع بمقدار 11.03 دولار / برميل عن شهر ديسمبر 2021، وبنمو 14.8%) الى انخفاض المخاوف المرافقة لمتحور "أوميكرون"، والمخاطر الجيوسياسية التي ألفت بعض الشكوك حول مدى استمرار تحسن العرض النفطي. وفي حالة دولة الكويت، وصل السعر، في يناير، الى (86.28) دولار / برميل، وبارتفاع قدره (10.90) دولار / برميل، عن شهر ديسمبر السابق (14.5%). ويوضح الشكل (12) تطور هذا السعر خلال العام الماضي المنتهي في يناير من العام الجاري.

الشكل (12)



المصدر: OPEC, Monthly Oil Market Reports

2.2 النمو الاقتصادي العالمي:

أشارت نتائج الربع الرابع 2021، بتحسن معدلات النمو لترفع تقديرات معدل النمو العالمي لعام 2021 الى (5.6%) بدلا من (5.5%)، حسب تقديرات شهر يناير 2022. واتضح هذه التطورات الإيجابية، بشكل خاص، في حالة الولايات المتحدة ليصل معدل نموها الى (5.7%) بدلا من (5.5%)، والصين (8.1%) بدلا من (8.0%). مع بقاء تقديرات معدل النمو لبقية أهم الدول المتقدمة بدون تغيير في يناير 2022 ، بالمقارنة مع تقديرات ديسمبر 2021. أما تقديرات معدل النمو لعام 2022، حسب شهر يناير من العام الجاري، فقد تم تقدير معدل نمو الاقتصاد العالمي بحوالي (4.2%)، وبدون تغيير عن تقديرات الشهر السابق. وتم رفع تقدير معدل نمو الهند ليصل الى (7.2%)، وبارتفاع (0.2%) عن تقديرات شهر ديسمبر السابق. وكذلك الحال مع المملكة

المتحدة، التي ارتفع تقدير معدل نموها، لعام 2022، ليصل الى (4.1%)، وبارتفاع (0.1%) عن تقدير شهر ديسمبر السابق. ويوضح الجدول (2) هذه المعدلات للعالم، وعدد من الأقاليم الاقتصادية، وعدد من الدول.

جدول (2)

تقديرات شهر يناير 2022 لمعدلات النمو
والتغير عن تقديرات شهر ديسمبر 2021 (%)

روسيا	الهند	الصين	اليابان	المملكة المتحدة	منطقة اليورو	الولايات المتحدة	منظمة التعاون الاقتصادي	العالم	
2.7	7.2	5.6	2.2	4.1	3.9	4.0	3.6	4.2	التقديرات لعام 2022
0.0	0.2	0.0	0.0	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	التغيرات عن شهر ديسمبر 2021

المصدر: OPEC, Oil Monthly Report, February, 2022.

3.2 الطلب العالمي على النفط:

يتوقع ان ينمو هذا الطلب، عام 2022، حسب توقعات شهر يناير، بحوالي (4.2) مليون برميل / يوم، وهو نفس توقع الشهر السابق، ديسمبر 2021. مع توقع ان يصل هذا النمو، في حالة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، الى (1.8) مليون برميل / يوم، وذلك بسبب دور الحزم المالية والنقدية الداعمة لإستعادة النشاط الاقتصادي، والتي يفوق أثرها الإيجابي الأثر السلبي لمتحور "أميكرون". أما في حالة البلدان غير الأعضاء بالمنظمة الى (2.3) مليون برميل / يوم، فيتوقع أن يصل النمو الى (2.3) مليون برميل / يوم، وذلك بسبب الانتعاش الصناعي، ضمن أسباب أخرى، والذي سيدعم الطلب على الديزل. كما لعب نشاط التنقل الجوي المتنامي دورا إيجابيا

في هذا الطلب. ويوضح الجدول (3) تقديرات الطلب العالمي على النفط، لعام 2022، وبالمقارنة ومع عام 2021، حسب الأقاليم الاقتصادية.

جدول (3)

توقعات الطلب العالمي على النفط لعام 2022، حسب تقديرات شهر يناير نفس العام، وبالمقارنة مع التغيرات النسبية عن توقعات عام 2021 (مليون برميل/يوم)

الطلب العالمي على النفط		الأقاليم
النمو 2022/2021	التوقع لعام 2022	
1.06	25.24	القارة الأمريكية
0.90	20.86	منها: الولايات المتحدة
0.61	13.63	القارة الأوروبية
0.17	7.55	آسيا الباسيفيكية
1.84	46.43	مجموع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
0.66	15.18	الصين
0.39	5.18	الهند
0.55	9.18	آسيا الأخرى
0.18	6.48	أمريكا اللاتينية
0.27	8.26	الشرق الأوسط
0.14	4.39	أفريقيا
0.07	3.68	روسيا
0.05	1.26	دول اتحاد سوفيتي سابق أخرى
0.02	0.77	دول أوربية أخرى
2.32	54.37	مجموع الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون
4.15	100.80	العالم
4.15	100.79	تقدير الشهر السابق
0.00	0.01	التعديل

المصدر: OPEC, Oil Report, February 2022

4.2 العرض العالمي من النفط:

وفقا لتقديرات شهر يناير 2022، تمّ خفض توقعات نمو عرض السوائل، لعام 2021، بالبلدان غير الأعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، شاملا عوائد التكرير، البالغة حوالي 0.13 مليون برميل/يوم، تمّ خفضها بحوالي (0.06) مليون برميل / يوم. ولتصل توقعات العرض الى (63.6) مليون برميل / يوم لعام 2021. أما توقعات العرض النفطي لعام 2022 فقد بقيت بدون تغيير كما هي توقعات شهر ديسمبر 2021 السابق. ولتبقى عند حوالي (66.6) مليون برميل / يوم. ويتوقع ان يأتي مصدر تحسن العرض من الولايات المتحدة (1.03) مليون برميل / يوم، وروسيا (0.98) مليون برميل / يوم، والبرازيل، وكندا، والنرويج، وكازاخستان، وغيانا.

أما مساهمة أوبك في العرض، لعام 2021، من خلال الغاز الطبيعي المسال (NGLs)، وإنتاج السوائل غير التقليدية، فلم تخضع لإعادة التقييم، وظلت عند حوالي (5.1) مليون برميل / يوم. مع نمو هذا العرض، عام 2022، ليصل الى (5.3) مليون برميل / يوم، حسب تقديرات شهر يناير 2022.

وعليه، فإن التقديرات تشير الى أن العرض النفطي الكلي سينمو، في يناير 2022، بحوالي (0.71) مليون برميل / يوم، على أساس شهري، و (4.75) مليون برميل / يوم، على أساس سنوي. ويوضح الجدول (4) تقديرات العرض النفطي لعام 2022، ومقارنته مع 2021، حسب تقديرات يناير من العام الجاري.

جدول (4)

تقديرات الإنتاج السائل للدول غير الأعضاء في أوبك، حسب تقدير يناير 2022
بالمقارنة مع عام 2021 (مليون برميل/يوم)

التغير عن 2021	توقع عام 2022	الأقاليم
		الإنتاج السائل في الدول غير الأعضاء في أوبك:
1.23	26.40	الدول الأمريكية:
1.03	18.79	منها الولايات المتحدة الأمريكية
0.12	3.89	الدول الأوروبية
0.03	0.58	الدول الآسيوية الباسيفيكية
1.37	30.82	مجموع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
0.04	4.35	الصين
0.01	0.77	الهند
-0.01	2.41	آسيا الأخرى
0.27	6.23	أمريكا اللاتينية
0.11	3.35	الشرق الأوسط
-0.09	1.25	أفريقيا
0.98	11.77	روسيا
0.22	3.15	دول الاتحاد السوفيتي السابق الأخرى
-0.01	0.10	دول أوروبية أخرى
1.54	33.39	مجموع البلدان غير الأعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادي
2.91	64.21	مجموع إنتاج الدول غير الأعضاء في أوبك
0.11	2.39	عوائد التكرير
3.02	66.61	مجموع الإنتاج السائل في البلدان غير الأعضاء في أوبك

المصدر: OPEC, Oil Report, February, 2022

5.2 التجارة النفطية، والمخزون النفطي:

تشير المعلومات الى ارتفاع واردات الولايات المتحدة من النفط، خلال يناير 2022، بحوالي (3%)، لتصل الى متوسط قدره (6.5) مليون برميل / يوم. وهو اعلى مستوى منذ يونيو 2021. مع انخفاض الصادرات النفطية لنفس البلد لتصل الى (2.4) مليون برميل / يوم لشهر يناير المذكور.

أما الواردات النفطية الصينية، فقد شهدت ارتفاعا، خلال ديسمبر 2021، بعد انخفاضها منذ أكتوبر، وتصل الى (10.9) مليون برميل / يوم. مع انخفاض صادرات الصين من المنتجات البترولية بحوالي (24%) على أساس شهري، في ديسمبر 2021، وهو اقل مستوى منذ يناير 2017.

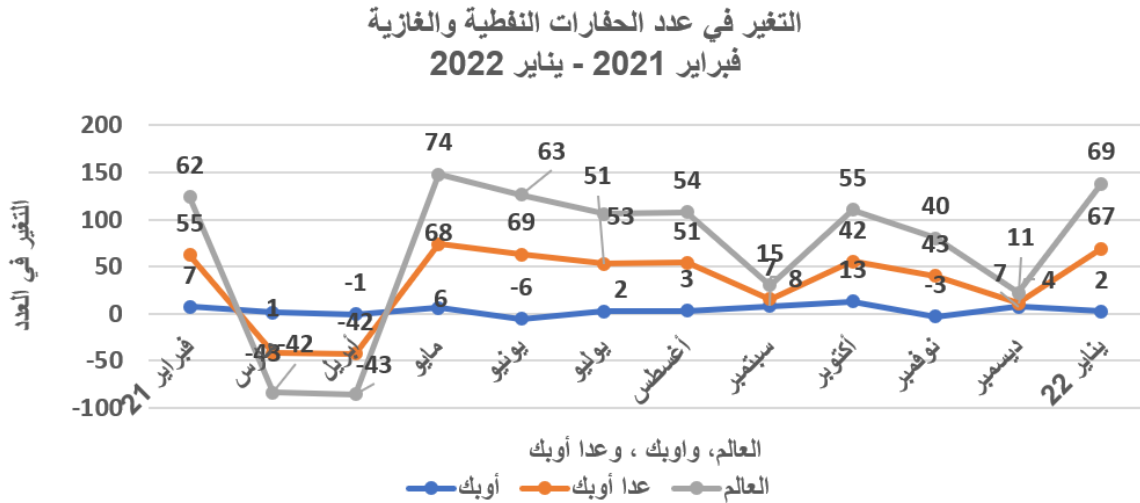
أما واردات الهند النفطية فقد وصلت، في ديسمبر 2021، كمتوسط، الى (4.6) مليون برميل / يوم. وهو الأعلى خلال السنة المذكورة، بسبب طلب قطاع التكرير. مع ارتفاع صادرات الهند من المنتجات النفطية، وهو الأعلى منذ أبريل 2020.

وانخفض المخزون التجاري النفطي، في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، خلال ديسمبر 2021، على أساس شهري، بحوالي (31.2) مليون برميل، وليصل الى (2,725) مليون برميل، والأقل من مستوى مخزون العام الماضي بحوالي (311) مليون برميل. مع انخفاض المخزون التجاري الأمريكي من النفط، في يناير 2022، على أساس شهري، بحوالي (15.8) مليون برميل، وليصل المخزون الى (1,179). ويعتبر أقل من نظيره في العام السابق بحوالي (152.2) مليون برميل.

6.2 الحفارات النفطية والغازية:

ارتفع عدد هذه الحفارات، في يناير 2022، بحوالي (69) على المستوى العالمي، منها (2) على مستوى أوبك، و (67) على مستوى الدول غير الأعضاء في أوبك. وتركز الارتفاع بدول أوبك في حالة المملكة العربية السعودية (+5)، والعراق (+2) وليبيا (+1). مع انخفاض العدد في دولة الامارات العربية المتحدة (-4)، والجزائر، والغابون (-1 لكل منهما)، واستقرار العدد في بقية الدول الأعضاء بأوبك. في حين تركز الارتفاع، في حالة الدول غير الأعضاء بأوبك، في كندا (+41)، والولايات المتحدة الأمريكية (+21) ، وانخفض في المملكة المتحدة (-3). ويوضح الشكل (13)، تطور التغير بعدد هذه الحفارات خلال العام الماضي المنتهي في يناير 2022.

الشكل (13)



المصدر: OPEC, Monthly Oil Market Reports

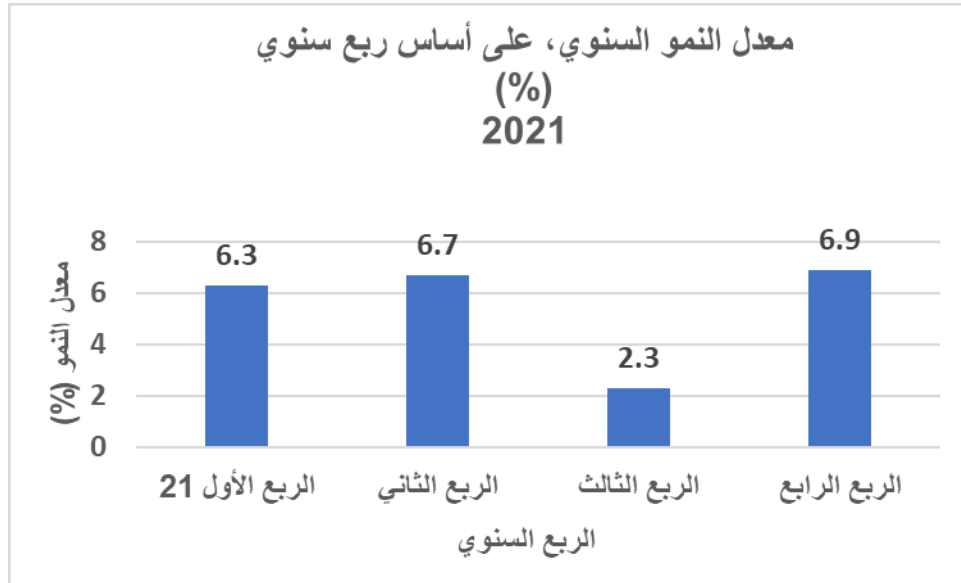
ثالثاً: التطورات الاقتصادية الدولية:

1.3 الولايات المتحدة الأمريكية:

1.1.3 الناتج المحلي الإجمالي:

وصل معدل النمو (الحقيقي)، في الربع الرابع 2021، على أساس سنوي، ووفقاً للتقدير "الأول" (المعتمد على بيانات أولية) إلى (+6.9%)، حسب بيانات مكتب التحليل الاقتصادي الأمريكي. وتولد هذا النمو، بشكل رئيسي، من "الصادرات" ذات النمو البالغ (+24.5%)، في الربع الرابع. ثم "الاستهلاك الخاص" بحوالي (+6.9%)، مع نمو الانفاق الحكومي بالسالب (-2.9%). أما الواردات فقد نمت بحدود (17.7%). ويوضح الشكل (14) تطور معدل النمو الحقيقي، على أساس سنوي، لعام 2021.

الشكل (14)



المصدر: US, BEA Website

وعلى المستوى (الإسمي) وصل معدل النمو الى (+14.3%)، على أساس سنوي، في الربع الرابع 2021، أو ما يعادل (790.1) مليار دولار. وبذلك يصل الناتج المحلي الإجمالي الإسمي الى (23.99) تريليون دولار.

2.1.3 البطالة:

ارتفع عدد العاملين، في القطاعات الحضرية الأمريكية، خلال شهر يناير 2022، بحوالي (467) ألف، مع وصول معدل البطالة، المعدّل موسمياً، الى (4.0%). وتركزت أغلب المكاسب التشغيلية في قطاعات: ترفيهية أوقات الفراغ الترفيهية، والخدمات المهنية وخدمات الأعمال.

ووصل أعلى معدل بطالة بين فئة السود (6.9%)، ثم من أصول إسبانية (4.9%)، والبالغين من الذكور (3.8%)، والأسويين، والبالغين من الإناث (3.6%)، لكل منهما). في حين تركز أكبر عدد من العاطلين (حوالي 2.4 مليون) لفترة التعطل أقل من (5 أسبوع)، ثم فترة (27 أسبوع وأكثر) حوالي (1.69 مليون)، بعدها فترة (5 – 14 اسبوع)، حوالي (1.60 مليون)، وأخيراً فترة (15 – 26 أسبوع)، حوالي (816 ألف). ويوضح الجدول (15) تطور معدل البطالة خلال العام السابق المنتهي في يناير 2022.

الشكل (15)

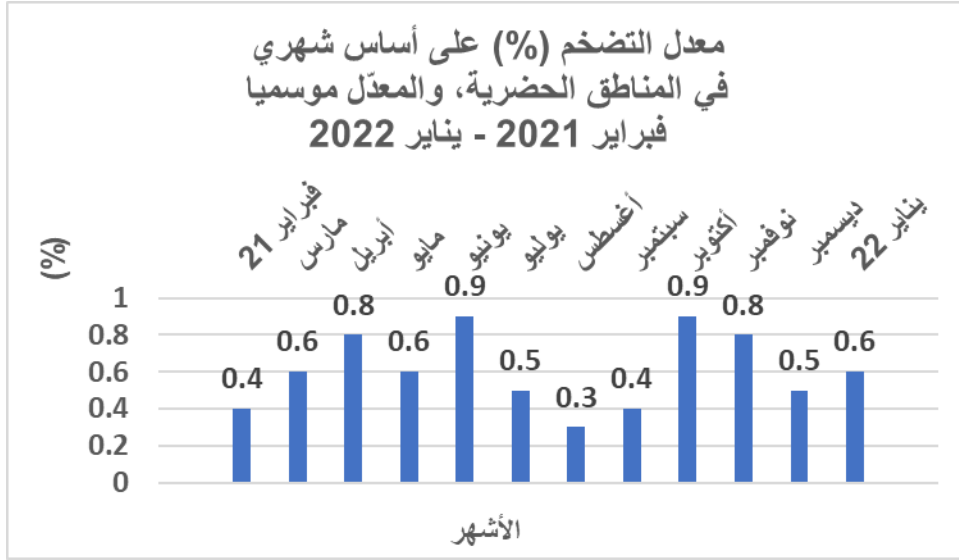


المصدر: US, BLS Website

3.1.3 التضخم:

ارتفع معدل التضخم (الإجمالي)، على المستوى الشهري، في المناطق الحضرية الأمريكية، والمعدل موسميا، خلال يناير 2022، بحوالي (0.6%)، ووصل على أساس سنوي غير معدل موسميا، الى (7.5%). ويعتبر ارتفاع أسعار الطاقة، هو المسؤول الأول عن هذا الارتفاع بمعدل التضخم. حيث ارتفع، شهريا، بحوالي (0.9%)، و سنويا بنحو (27%). في حين ارتفعت أسعار الأغذية بحوالي (0.6%)، شهريا، و(7.5%) سنويا. أما التضخم (الأساسي)، باستبعاد أسعار الطاقة والأغذية، فقد ارتفع المعدل، شهريا، بحوالي (1%)، و سنويا بنحو (11.7%). وبالإضافة الى دور أسعار الطاقة، فإن تنامي عدد المشتغلين (أنظر قسم البطالة أعلاه)، كان له الأثر أيضا في رفع معدل التضخم بسبب ضخ قدرات شرائية جديدة، وارتفاع الطلب المحلي، مع استمرار مشاكل سلاسل العرض. ويوضح الشكل (16) تطور معدل التضخم .

الشكل (16)



المصدر: US, BLS Website

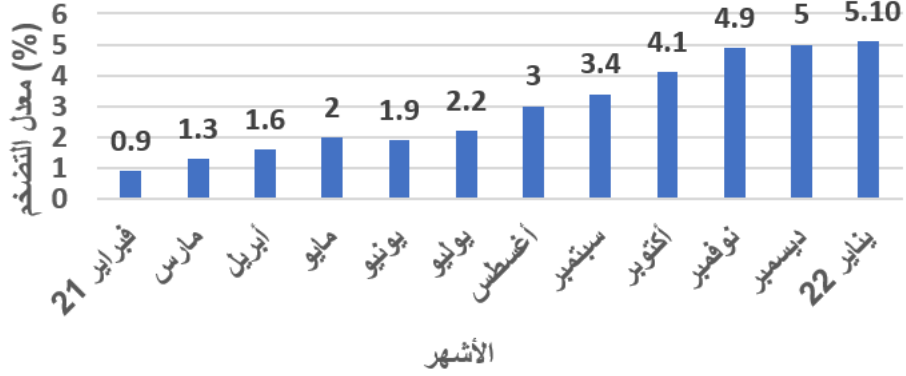
2.3 الاتحاد الأوروبي:

1.2.3 التضخم:

توقع مكتب الإحصاء الأوروبي وصول معدل التضخم، في منطقة اليورو، خلال يناير 2022، إلى (5.1%)، على أساس سنوي، بالمقارنة مع (5.0%) لشهر ديسمبر السابق. مع تركيز معدل التضخم في مجموعة "الطاقة" (+28.6%)، بالمقارنة مع (+25.9%) في شهر ديسمبر السابق. ثم في مجموعة "الأغذية والكحول والتبغ" (+3.6%، +3.2%، تباعا)، ومجموعة "الخدمات" (+2.4%) المستقرة بالمقارنة مع ديسمبر. ويوضح الشكل (17) اتجاهات معدلات تضخم أهم المجموعات، خلال يناير 2022.

الشكل (17)

معدل التضخم بمنطقة اليورو (%) فبراير 2021 - يناير 2022



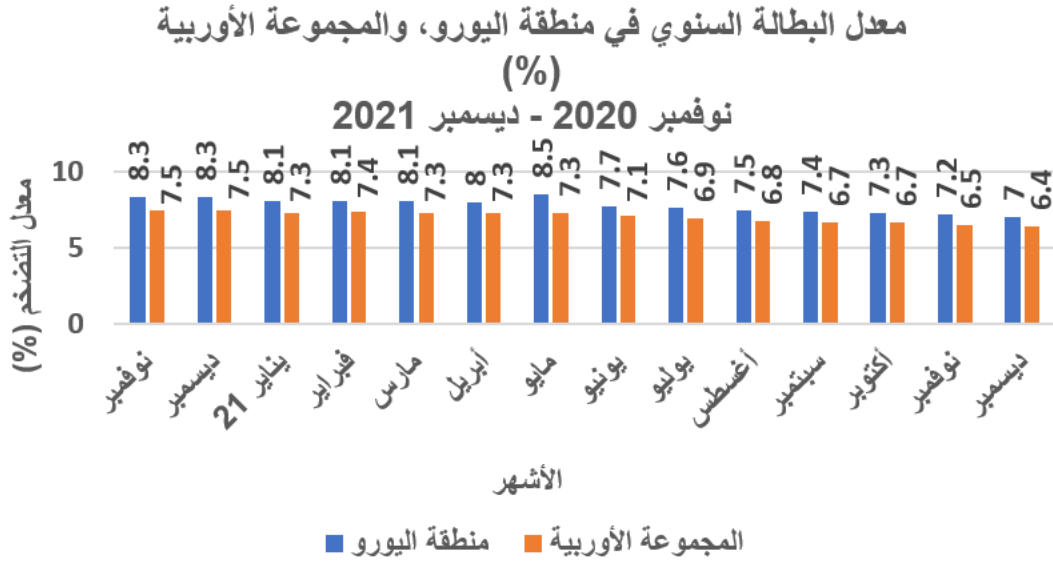
المصدر: EU, Eurostat Website

2.2.3 البطالة:

بلغ معدل البطالة، المعدل موسمياً، بمنطقة اليورو، خلال ديسمبر 2021، حوالي (7%)، على أساس سنوي، مقارنة مع شهر نوفمبر السابق البالغ (7.1%). أما معدل البطالة للمجموعة الأوروبية، لشهر ديسمبر 2021، فقد بلغ (6.4%)، مقارنة مع (6.5%) في الشهر السابق.

مع تقدير عدد العاطلين عن العمل، خلال ديسمبر، بحوالي (13.612) مليون، منهم (11.481) مليون في منطقة اليورو. وبإنخفاض بعدد العاطلين، مقارنة مع نوفمبر السابق، بلغ (210) ألف، في المجموعة الأوروبية، و(185) ألف في منطقة اليورو. ويوضح الشكل (18) تطورات معدلات التضخم المشار إليها أعلاه، خلال العام السابق المنتهي في ديسمبر 2021.

الشكل (18)



المصدر: EU, Eurostat Website

وتركز معدل البطالة، خلال ديسمبر 2021، على أساس البلدان الأوروبية، في "إسبانيا" (13%)،

ثم "اليونان" (12.7%)، وإيطاليا" (9%).

وفيما يتعلق ببطالة الشباب (أقل من 25 سنة)، فقد بلغ عددهم في المجموعة الأوروبية، خلال

ديسمبر، حوالي (2.748) مليون، وبمعدل بطالة (14.9%)، منهم (2.222) مليون في منطقة

اليورو، وبنفس معدل بطالة الشباب بالمجموعة الأوروبية (أي 14.9%). مع تركيز هذا النوع من

معدل البطالة، الشباب، خلال ديسمبر، في "إسبانيا" (30.6%)، ثم "اليونان" (30.5%)،

و"إيطاليا" (26.8%).